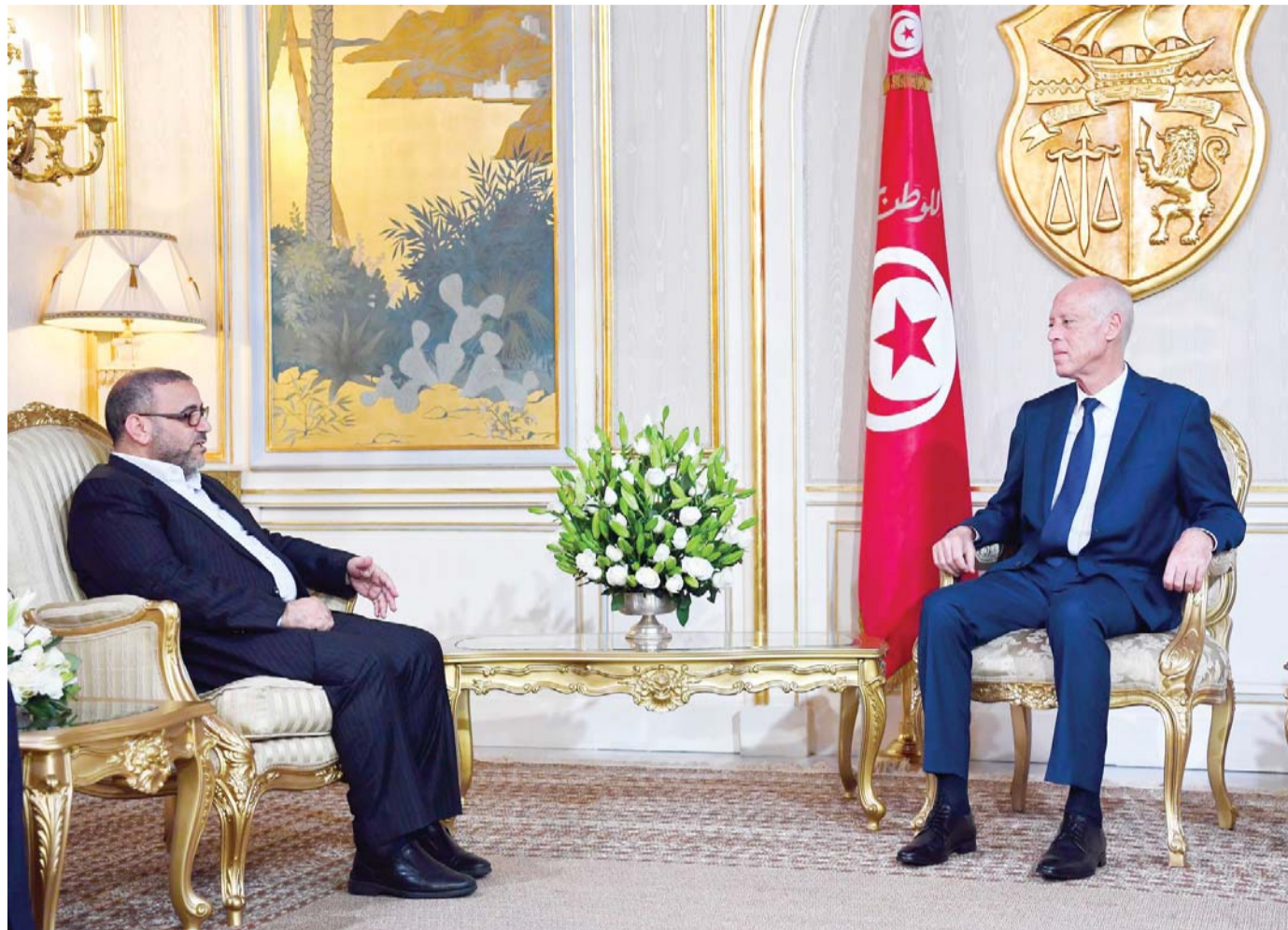


إخوان ليبيا يستطلعون موقف الرئيس التونسي الجديد

استقبال سعيد لخالد المشري يفتح التكهنات بشأن رؤية تونس للحل



جس نبض لموقف قيس سعيد

النواب الليبي مع قادة حكومة الوفاق الليبية على طاولة الحوار.



محمد بوعود
زيارة المشري لتونس
هدفها التعرف على
موقف قيس سعيد

وتتركز مصالح تونس مع ليبيا مع الجزء الغربي القريب منها عكس المنطقة الشرقية البعيدة عنها جغرافيا كما أن علاقاتها أقوى منذ التاريخ مع هذا الغرب سواء من الناحية الاقتصادية أو الأمنية أو حتى العلاقات الاجتماعية بين مواطني البلدين.

المسلمين في ليبيا . وكان بإمكان تونس لعب أدوار أكثر جدية في ما يخص الملف الليبي نظرا لارتفاع منسوب ثقة الليبيين في مسؤولي هذا البلد، لكن ظل موقفها الدبلوماسي يراوح مكانه ويقتصر على التعامل مع الملف الليبي بمنطق التواصل مع الطرف الأقرب جغرافيا إلى البلاد دون أن يتم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأمنية التي تصدق بها في حال سيطرت الجماعات الإرهابية على المناطق الليبية المتاخمة لها بتواطؤ من إسلامي ليبيا.

وانتهت المبادرة التي اقترحها السبسي إلى مجرد عقد لقاءات تريبية وتحضيرية دون البدء في تقديم مقترحات أو جمع ممثلي مجلس

وقال السبسي للمشري آنذاك أن تونس ليست لديها أي أجندة سوى عودة ليبيا إلى وضعها الطبيعي وتفرض أبنائها لبناء الدولة وتركيز مؤسساتها في كنف الأمن والاستقرار والثام وأكد له أن بلاده على استعداد دائم لمساعدة الإنشاء الليبيين على الحوار لإيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة القائمة في بلدهم.

ومثلما أثار لقاء السبسي مع زعيم تيار الإخوان في ليبيا، علي الصلابي، غصبا في تونس، جدد استقبال قيس سعيد لخالد المشري جدلا في المشهد الإعلامي بتونس، ونوهت تقارير إعلامية محلية بأن الرئيس التونسي الجديد فتح باب القصر الرئاسي على مصراعيه أمام قيادات الإخوان

السراج أكثر من التعامل مع الأطراف الأخرى . وعرج محمد بوعود على كثرة الزيارات التي أداها المشري لقصر قرطاج منذ أن كان بان السبسي استقبله هو الآخر.

كما لاحظ أن زيارة المشري للرئيس المنتخب الجديد جاءت لاستطلاع موقفه من الملف الليبي باعتبار أن تونس من أبرز الدول المجاورة التي يمكنها أن تساهم في إيجاد مخرج لأزمة هذا البلد.

وكان الراحل السبسي، قد استقبل بدوره في شهر مايو من عام 2018 خالد المشري بقصر قرطاج وأكده على ضرورة أن يكون مسار المصالحة والتسوية في ليبيا تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة.

دفع استقبال الرئيس التونسي قيس سعيد لرئيس المجلس الدولة الليبي خالد المشري إلى طرح تساؤلات من جديد بشأن مدى انحياز الدبلوماسية التونسية للإسلاميين في ليبيا والتعامل معهم أكثر من التعامل مع سلطات الشرق، لاسيما وأن تحركاته الدبلوماسية تجاه أزمة الدولة المجاورة لبلادها بدأها بقاء شخصية منتمة إلى التيار الإسلامي.

بسام حمدي

تونس - شكلت زيارة رئيس مجلس الدولة الليبي خالد المشري إلى تونس ولقاؤه بالرئيس الجديد قيس سعيد فرصة لاستطلاع موقفه بشأن الأزمة الليبية.

وأظهر اللقاء الذي جرى، الثلاثاء، مؤشرات سياسية تنبئ بأن تونس ستواصل السير وفق نفس التمشي الدبلوماسي الذي انتهجه الرئيس الراحل محمد الباجي قائد السبسي تجاه أزمة الدولة الجارة، والذي يبن على التعامل بفترة مع حكومة الوفاق الواقعة تحت سيطرة الإسلاميين، مقابل تعامل محدود مع مجلس النواب والجيش تحت مبررات الانحياز للشريعة الدولية.

وخلال المشري هو شخصية ليبية استقبلت منذ أشهر فقط من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين المصنف في بعض الدول العربية منظمة إرهابية، وهو عضو مؤسس بحزب العدالة والتنمية ومن الأثرع السياسية لتنظيم الإخوان.

ويثير غموض قيس سعيد والدوائر المحيطة به تساؤلات كثيرة حول توجهاته الدبلوماسية والفكرية ومدى تقاربه مع التيارات الإسلامية لاسيما وأن حركة النهضة الإسلامية وائتلاف الكرامة المحافظ في تونس يعلنان دعمهما له وتوافقهما معه في عدة خيارات سياسية.

ورأى مراقبون تونسيون أنه كان من الإجدد لقيس سعيد أن يستهل تحركاته الدبلوماسية في ما يخص ملف ليبيا بقاء يجمعه مع رئيس حكومة الوفاق فايز السراج أو مبعوث الأمم المتحدة لدى ليبيا غسان سلامة.

وفي هذا السياق، قال الصحافي التونسي محمد بوعود، لـ"العرب" إن اللقاء الذي جمع الرئيس التونسي باحد قادة الإخوان في ليبيا يؤشر إلى أن تونس ستواصل الانحياز إلى الحكومة المدعومة من الإسلاميين دون تغييرها جهودها الدبلوماسية تجاه أزمة ليبيا.

واعتبر محمد بوعود أن السياسة الدبلوماسية لا تتعامل مع الأطراف الليبية على قدر المساواة، ملاحظا أن الموقف التونسي كان منحازا إلى الحكومة التي يترأسها فايز

تونس - شكلت زيارة رئيس مجلس

الدولة الليبي خالد المشري إلى تونس ولقاؤه بالرئيس الجديد قيس سعيد فرصة لاستطلاع موقفه بشأن الأزمة الليبية.

وأظهر اللقاء الذي جرى، الثلاثاء، مؤشرات سياسية تنبئ بأن تونس ستواصل السير وفق نفس التمشي الدبلوماسي الذي انتهجه الرئيس الراحل محمد الباجي قائد السبسي تجاه أزمة الدولة الجارة، والذي يبن على التعامل بفترة مع حكومة الوفاق الواقعة تحت سيطرة الإسلاميين، مقابل تعامل محدود مع مجلس النواب والجيش تحت مبررات الانحياز للشريعة الدولية.

لقاء قيس سعيد بخالد المشري يبن بأن تونس ستحافظ على نفس استراتيجية التعامل مع الإسلاميين في ليبيا

وجاء اللقاء الأخير، ليترجم الموقف التي أعلنتها قيس سعيد تجاه الأزمة الليبية والمخ إلى بدئه في تطبيق خياراته الدبلوماسية التي أعلنتها خلال المناظرة التلفزيونية فترة إجراء الانتخابات الرئاسية في تونس وترتكز على الاصطاف وراء الشريعة الدولية والاحتماء بها دون محاولة الجلوس إلى الطرفين على نفس طاولة الحوار.

تصريحات قيس سعيد السابقة أكد فيها أن تعامل بلاده مع الملف الليبي سيؤسس على قاعدة الاحتماء بالشريعة الدولية حيث قال خلال المناظرة التلفزيونية إن "هناك شريعة دولية، وتونس ستكون عضوا غير دائم بمجلس الأمن في يناير المقبل والمهم هو الاحتماء بالشريعة الدولية".

وورد في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية التونسية أن قيس سعيد

الاحتقان في الجزائر يولد صراعا بين السلطات الثلاث

وتزامن صراع السلطات الثلاث (تنفيذية، تشريعية وقضائية)، مع حالة تعبئة قوية في الشارع الجزائري، لتصعيد الاحتجاجات ضد السلطة، وتوظيف رمزية الاحتفاء بذكرى انطلاق ثورة التحرير المصادف للفاصح من نوفمبر، في تنظيم اضرابات شاملة ومسيرات شعبية حاشدة، وهو ما استبقته الحكومة بإجراءات التصييق على العاصمة وتكثيف الحواجز والانتشار الأمني في تخومها، والتقليص من تدفق الإنترنت، وتوقيف حركة النقل العمومي، لمنع دخول الوافدين إلى العاصمة.

ولم يفوت قائد أركان الجيش فرصة تفقده لقيادة القوات الجوية بالعاصمة، للتأكيد أن المسار الانتخابي هو المخرج الوحيد للأزمة السياسية في البلاد، وأن الاستحقاق الرئاسي سيجري في موعده المحدد، وأن الرئيس القادم هو الذي سيستكمل مسار تجسيد مطالب الشعب.

وقال "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وجدت وتجد اليوم وستجد مستقبلا كافة أشكال الدعم من قبل جميع مؤسسات الدولة، كما ستحظى بالمرافقة الدائمة من قبل الجيش الوطني الشعبي والإحزاب وأخبار الشعب، وإن الجيش سيرافق الشعب إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية".

وأضاف "الشباب بلغ درجة عالية من الوعي، وهو مصمم على الذهاب إلى إجراء الانتخابات الرئاسية، فضلا بذلك مخططات العصابة وأذئابها الذين تعودوا على الابتزاز السياسي من خلال أسواق ناعقة تستغل بعض المنابر الإعلامية المغرصة".

القضائية والتنفيذية رغم توجيه انتقادات للسلطة القضائية بتأخرها في الانضمام إلى الحراك الشعبي والخضوع لإرادة السلطة في سجن العشرات من المعارضين السياسيين والنشطاء.

وفي خضم الصراع بين السلطتين القضائية والتنفيذية، تصر وزارة العدل على تنفيذ حركة التغييرات، في المقابل يتمسك القضاء بإلغائها.

التجمع الوطني الديمقراطي، المحسوب على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ورأى مراقبون أن قرار رفض رفع الحصانة بمغاباة تمرر للسلطة التشريعية على السلطة القضائية وخطوة لمواصل حماية برلمانيين متهمين في قضايا تتعلق بارتكاب جرائم فساد.

ويشترك القضاء وأعضاء الحراك الشعبي في مطلب الفصل بين السلطات

وفي مختلف المؤسسات القضائية في مختلف ربوع البلاد.

وتتزامن معركة السلطة القضائية (القضاة) مع الصراع الجديد اندلع بين السلطتين التشريعية والقضائية بعد أن رفضت الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الأمة)، طلب القضاء لرفع الحصانة النيابية عن العضوين علي طالبي وأحمد أوراغي المنتميين إلى حزب

واصطم قرار السلطة التنفيذية، ممثلة في وزارة العدل، بإجراء حركة في سلك القضاء، بإضراب غير مسبوق للقضاة، احتجاجا على ما اعتبروه سعيا للمس من استقلالية القضاء وتطويعه لها. ولم تعد تحركات القضاء مجرد احتجاج قوي ضد حركة تغييرات شملتهم، بل أصبحت معركة دفاع عن استقلالية القضاء بعدما أكدت وزارة العدل مراجعة النصوص المنظمة لعلاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية لتهيمن الأخيرة على القضاء.

وتتلاءم مطالب القضاء مع المطالب السياسية المرفوعة من طرف الشارع الجزائري منذ بداية الحراك الشعبي في فبراير الماضي.

وبات من الصعب العزل بين ماهو قانوني في إضراب القضاء وبين التطورات السياسية المتسارعة في البلاد، خاصة بعد التصريحات الصادرة عن بعض القبايين في النقابة، حيث أكد رئيسها في تصريح للصحافيين، أن "القضاة لا يمكن إلا أن يكونوا في خندق الشعب"، في إشارة إلى دعم النقابة للحراك الشعبي ودعم مطالبه السياسية.

وكانت وزارة العدل قد أعلنت في بحر الأسبوع الماضي، عن حركة تحويلات وتغييرات داخلية مست ثلاثة آلاف قاض، وهو ما يعادل نصف تعداد القطاع، الأمر الذي أثار غضب المعنيين، واعتبرته النقابة في أول بيان لها "قرارا غير شرعي وغير قانوني، ولا يتواءم مع التدابير النازلة للقطاع".

وسجل شلل تام في حكمتي سيدي امحمد وبئر مراد رايس بالعاصمة، وتجلت الخلافات أساسا في رفض البرلمان الاستجابة لمطلب السلطة القضائية بالامتناع عن رفع الحصانة عن عضوين ملاحقين بشبهة الفساد، وكذلك في رفض السلطة القضائية (القضاة) إجراءات السلطة التنفيذية (وزير العدل) بشأن الحركة التي جرت في سلك القضاء وترفض كل سلطة في الجزائر الانصياع لسلطة أخرى، في فترة تعيش فيها البلاد على وقع حراك شعبي مهذب بالتصعيد عشية إحياء ذكرى ثورة التحرير المصادف للفاصح من شهر نوفمبر.

صابر بليدي

الجزائر - تهادى الاحتقان السياسي والاجتماعي في الجزائر ووصلت حدته إلى حصول صراع بين السلطات الثلاث رفضا لتغول أي منها على حساب الأخرى قبل فترة قليلة من إجراء الانتخابات الرئاسية في البلاد المقررة يوم 12 ديسمبر القادم.

ونجحت خلافات حادة بين السلطات الثلاث (تنفيذية، تشريعية وقضائية) حول صدور قرارات مترامنة عن وزارة العدل والبرلمان والمجلس الأعلى للقضاء.

قرار البرلمان الجزائري برفض مطلب رفع الحصانة عن عضوين متهمين بارتكاب جرائم فساد يثير جدلا واسعا



مخاوف من تغول السلطة التنفيذية